الاسلام السياسي ودوره في ادارة الدولة : تجربة العدالة والتنمية في تركيا انموذجا ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧

أ . م . د . سعد عبد العزيز مسلط

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

تاريخ تركيا المعاصر

في ظل التطورات التي اتسمت بتصاعد حدة الاحتقان والتوتر بين الإسلاميين والعلمانيين بزعامة العسكر والتي اتهمت الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام واسلمة مؤسساته ، ولد حزب العدالة والتنمية ، الذي اخذ هذا الإرث من الشكوك يلاحق هذا الحزب الجديد وينظر إليه بأنه امتداد عملي للتيارات الاسلامية السابقة ، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون مواجه مع النظام وطبيعته المتجذرة وعدم إعطاء المبررات لتكرار أحداث عام ١٩٩٧م ، وفي الوقت نفسه حاول الحزب بلورة فلسفته الاسلامية السياسية وتحقيق تفاعلها في بناء الدولة والامة تدريجيا مع مراحل وصوله الى الحكم وتجذير وتوسيع قاعدته الشعبية والبرلمانية في البلاد . جاء الاختيار لموضوع الاسلام السياسي ودوره في ادارة الدولة : تجربة العدالة والتنمية في تركيا انموذجا ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ ، للوقوف على ابرز التحولات التي طرحها في منهج ادارته وفق فلسفة الاسلام السياسي الجديدة . تضمن الدراسة ثلاث مباحث رئيسة فضلا عن مقدمة وخاتمة ، استعرض الاول : الاسلام السياسي في تركيا من حيث المفهوم والجذور ، فيما عرض الثاني : ظهور حزب العدالة والتنمية ووصوله الى السلطة في تركيا ، اما الثالث : تضمن منهجية حزب العدالة والتنمية في ادارة الدولة .

The Political Islam and its role in running the state: The experience of justice and development in Turkey as a model 2002 – 2007

Asst. Prof. Saad Abdul-Aziz Maslat, PhD
University of Mosul/ College of Education for humanities/ History Department

In light of developments marked by the escalation of tension and tension between Islamists and secularists led by the military, which accused the Islamists of seeking to change the nature of the regime and Islamize its institutions, the Justice and Development Party, which took this legacy of suspicion, was pursuing this new party and is seen as a practical extension of previous Islamic currents. The party leaderships adopted new methods of work that prevent a confrontation with the regime and its rooted nature and not give justifications for the repetition of the events of 1997 CE, and at the same time the party tried to crystallize its Islamic political philosophy and achieve its interaction in building the state and nation gradually with the stages of its arrival to power and the rooting and expansion of its popular and parliamentary base in the country . The choice was made for the issue of political Islam and its role in the administration of the state: the experience of justice and development in Turkey as a model 2002-2007, to stand on the most prominent changes that he proposed in the methodology of his administration according to the new philosophy of political Islam. The study includes three main topics as well as an introduction and a conclusion. The first is presented: political Islam in Turkey in terms of concept and roots, while the second is presented: the emergence of the Justice and Development Party and its access to power in Turkey, and the third: It includes the methodology of the Justice and Development Party in running the state.

الاسلام السياسي ودوره في ادارة الدولة : تجربة العدالة والتنمية في تركيا انموذجا
٢٠٠٢ – ٢٠٠٧

أ . م . د . سعد عبد العزيز مسلط

المقدمة

تميزت مرحلة النظام السياسي في تركيا (١٩٢٣–١٩٥٠) بمواجهة حقيقية بين الدين والدولة ، حيث صبغ نظام الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري) تلك المرحلة وشهدت فترات استبداد ضيقت الخناق على العديد من التيارات خاصة الإسلامية منها . الأمر الذي دفع إلى ظهور أحزاب جديدة كان على رأسها الحزب الديمقراطي الذي كان أكثر شجاعة في إبراز معارضة للنهج الكمالي والذي نجح في استقطاب العديد من الشخصيات والمشايخ ذات الاتجاهات الدينية ، والتي افرزت فيما بعد الحركة الاسلامية السياسية على الساحة السياسية التركية .

بدأت مرحلة جديدة في الحياة السياسية التركية تميزت بالتعددية الحزبية وبكل أطيافها وتوجهاتها لاسيما الإسلامية ليبدأ هذا التيار الدخول في معترك الحياة السياسية والمشاركة في الحكم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عبر مراحل متعددة من تاريخ تركيا المعاصر وما شهده خلال تجربته في مشاركته السياسية من متغيرات وتطورات آلت به في نهاية المطاف إلى تدخل المؤسسة العسكرية وعزله عن الحكم لما قد يشكله من خطر على اتاتوركية تركيا وعلمانيتها وكان ذلك عام ١٩٩٧ الذي عزل فيه حزب الرفاه بزعامة نجم الدين اربكان الذي مثل احد ابرز أقطاب التيار الإسلامي في تركيا وما رافقه من توترات وصعوبات على الساحة التركية وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

في ظل هذه التطورات والتي اتسمت بتصاعد حدة الاحتقان والتوتر بين الإسلاميين والنظام العلماني بزعامة المؤسسة العسكرية التي اتهمت الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام واسلمة مؤسساته والانقلاب على الفلسفة الأتاتوركية ، ولد حزب العدالة والتنمية ، الذي اخذ هذا الإرث من الشكوك يلاحق هذا الحزب الاسلامي الجديد وينظر إليه بأنه امتداد عملي لتيار اربكان ، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون مواجهته مع النظام العلماني المتجذر ، وعدم إعطاء المبررات لتكرار أحداث عام ١٩٩٧م ، وفي الوقت نفسه حاول الحزب بلورة فلسفته الاسلامية السياسية وتحقيق تفاعلها في بناء الدولة والامة تدريجيا مع مراحل وصوله الى الحكم وتجذير وتوسيع قاعدته الشعبية والبرلمانية في البلاد .

جاء اختياري لموضوع الاسلام السياسي ودوره في ادارة الدولة : تجربة العدالة والتنمية في تركيا انموذجا ، خلال دورته الانتخابية الاولى في ادارة الدولة التركية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ ، للوقوف على ابرز التحولات التي طرحها الحزب في منهج ادارته للدولة ووفق فلسفة الاسلام السياسي الجديدة له واثرها في ادارة الدولة والمجتمع .

تضمن البحث ثلاث مباحث رئيسة فضلا عن مقدمة وخاتمة ، استعرض **المبحث الاول** : الاسلام السياسي في تركيا من حيث المفهوم والجذور ، فيما عرض **المبحث الثاني** : ظهور حزب العدالة والتنمية ووصوله الى السلطة في تركيا ، اما **المبحث الثالث** : تضمن منهجية حزب العدالة والتنمية في ادارة الدولة .

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي المعزز بالمصادر المهمة لدراسة منهجية وسياسة حزب العدالة والتنمية منذ ظهوره ودخوله الساحة السياسية ووصوله السلطة في تركيا ، مستخدما منهج البحث التاريخي في اعداد هذه الدراسة بكل تفاصيلها الدقيقة سواء في كتابة وتحليل النصوص وسرد الاحداث وثبت الهوامش والمصادر .

المبحث الاول
الاسلام السياسي في تركيا المفهوم والجذور

يدل مصطلح السياسة على مجموعة من طرق واجراءات ومسارات يمكن ان تؤدي في نهاية الامر الى اتخاذ قرار واحد او عدة قرارات منطقية تتعلق بمجموعة بشرية او مجموعات عدة او تتعلق بالمجتمع الانساني كله ، ويرتبط مفهوم السياسة غالبا بالحكومات والدول ، ولكنه يدل على ادارة اعمال مجموعات البشر المختلفة وطريقة تصرف قادتها والمسؤولين عنها والتعرف على طرائق التوفيق بين جميع التوجهات الانسانية والتفاعلات بين الافراد في أي مجتمع . [١]

والسياسة لغويا هي مصدر الفعل (ساس) ، و (ساس الامر) ، أي (قام به) ، أي : يقوم بالشيء على ما يصلح شأنه ويقوده الى النجاح ، وفي القول : (سوسه القوم) ، أي جعلوه يقوده ويسوسهم ، وعلى الرغم من عدم ورود كلمة سياسة في القران الكريم بشكل صريح ورد ما يعبر عن هذا المصطلح ويوحي بمضامين كلمة السياسة ونتائجها مثلها مثل كلمة العقيدة او الفضيلة اللتان لم تردا في كتاب الله الا ان ما ورد في شأنهما كثيرا جدا ، فتحدث القران الكريم عن الملك والملوك ومدح الشورى في الحكم وذم الظلم والطغيان من قبل بعض الملوك ، كقوله تعالى : {{ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ }} (*) . (٢)

وفي السنة النبوية الشريفة ورد ما يشير الى مفهوم السياسة ، فقد ورد في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : { كانت بنو اسرائيل تسوسهم الانبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي } (٣) ، وفسره ذلك الامام النووي بقوله : " أي يتولون امورهم كما تفعل الامراء والولاة بالرعي : والسياسة : القيام على الشيء بما يصلحه " ، فيما عرف ابن خلدون السياسة في الاسلام في مقدمته الشهيرة بقوله : " حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الاخروية والدنيوية الراجعة اليها ، اذ احوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع الى اعتبارها بمصالح الاخرة ، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به " . (٤)

اما مفهوم الاسلام السياسي الحديث الظهور ، والذي اخذ ينمو بشكل كبير ويسيطر على الخطابات السياسية في كثير من المناسبات الدولية خاصة فيما يتعلق بمشاكل الدول الاسلامية ، فقد اجمع معظم الباحثون في هذا المجال على تعريفه بانه يمثل مختلف الاعمال والانشطة والجهود التي يعمل عليها فرد او مجموعة افراد او منظمات او جماعات اسلامية في مسعى منها لتحويل الدولة والمجتمع فيها الى مجتمعات ودول اسلامية في جميع مناحيها ، حيث تستمد ضوابطها والقوانين التي تحكمها وتسييرها من احكام الشريعة الاسلامية . (٥)

ومن جهة اخرى ، عرف الاسلام السياسي ايضا بشكل اخر بانه المصطلح الذي يصف جميع الحركات الاسلامية التي تخوض في غمار السياسة وتؤمن بان الدين الاسلامي والشريعة الاسلامية يمكن ان تكون منهج حياة كامل متكامل في جميع نواحي الحياة . في حين يرى الغرب ان الاسلام السياسي يضم مجموعة من الافكار والاهداف السياسية التي تنبثق من الشريعة الاسلامية ويستخدمها جماعات متعددة من المؤمنين من منطلق ان الاسلام هو عبارة عن دين متكامل وفي الوقت نفسه نظام يشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقادرة على تشكيل بناء مؤسسات الدولة كلها . (٦)

اما السرد التاريخي لمفهوم الاسلام السياسي ، فهو من المصطلحات التي ظهرت حديثا في نهاية القرن العشرين ، حيث ظهر هذا المصطلح لتوصيف الحركات السياسية والجماعات التي تؤمن بان الدين الاسلامي نظاما عاما يصلح للحكم بالإضافة الى كونه دينا شرعيا ، وكان ظهوره بداية بسبب بعض الجماعات الصوفية الاسلامية في العالم الاسلامي التي عمدت الى عزل نفسها عن السياسة وما يتعلق بها من صراعات ، فخرج مصطلح الاسلام السياسي ليدل على الاطراف التي اثرت الدخول في معترك السياسة والعمل على طرح فكرة الدين الاسلامي كنظام سياسي وتحويل الدول والمجتمعات جميعها الى دول ومجتمعات اسلامية مرجعيتها اسلامية في كل قوانينها وتشريعاتها . (٧)

عدت تركيا احد اهم الدول الاسلامية التي نشط فيها الاسلام السياسي خاصة في المراحل التي افرزتها تجربة مصطفى كمال اتاتورك Mustafa Kemal Ataturk (٨) التي اجهضت المنظومة الاسلامية لدولة الاتراك الجديدة التي سعى الى بناءها وفق المنظور الغربي ، ومن هنا شكل محور الإسلام اثر ذلك العامل الأكثر بروزا في إثراء جدل الحركة السياسية التركية والتي كان الاسلام قد أعطى ماضيها العثماني هويتها الدولية ووحد شخصيتها ومنحها الشرعية لقيادة العالم الإسلامي

لقرون من الزمن ، كما ساعد على تحقيق ظاهرة الاستقرار والتجانس الاجتماعي في مجتمع كان يتصف بتعدد الجنسيات والقوميات . (٩)

أحدث مصطفى كمال أتاتورك متغيرات في بنية المجتمع التركي والتي عملت على تغريب تركيا وتحديثها لا سيما في جعله العلمانية أساس الدولة وأساس التحديث فيها ، تلك السياسة التي أدت إلى إيجاد تركيا جديدة على المستوى السياسي والحياتي العام ، حيث غدت معايير العلاقة بين الانتماء الشرقي والهوية العلمانية الغربية قائمة ومنبثقة من قدرة أتاتورك وخلفائه في إدارة التفريق بين مطلبين أساسيين من ناحية ، واستخدام الدين المسيس لإدامة طابع التبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية مع دول الشرق والعالم الإسلامي من ناحية اخرى ، فضلا عن استخدامه كوسيلة ضمن زخم متطلبات الانتخابات الحزبية العامة داخل تركيا . (١٠)

جاءت هذه السياسة بعد إجراءات عديدة استهدفت مفاهيم الإسلام وأساليب ممارسة شعائره تحت شعار تطبيق منهج التغريب والعلمنة التي أصبحت منذ عام ١٩٣٧م بندا من البنود الأساسية في الدستور التركي والتي حبكت بإلغاء الخلافة واستبدال التشريعات والقوانين الإسلامية بالتشريعات والقوانين الأوربية . (١١)

نتيجة لهذه التحولات شهدت الساحة السياسية والاجتماعية التركية وخاصة في فترة التعددية الحزبية والديمقراطية التي افرزتها نتائج الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م على تركيا، واعلان الاخيرة العمل بنظام التعددية ، صحوة دينية نتج عنها نمو تنظيم سياسي إسلامي اعتبره البعض مصدر تهديد للمبادئ العلمانية التي ترتكز عليها الجمهورية التركية . وكانت هذه الصحوة الإسلامية نتيجة العديد من العوامل منها الانفتاح السياسي وتنافس الأحزاب على أصوات العناصر الإسلامية ، وقد ساعد هذا على خروج الإسلام من العزلة التي فرضها عليه أتاتورك وظهوره من جديد على الساحة العامة التركية . كما تعد الصحوة الإسلامية تعبيرا عن السخط الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه القطاعات المعدمة والمهمشة في المجتمع التركي وعن الغربة النفسية والمكانية التي يمر بها المهاجرون من القرى إلى المدن واستمر تصاعد نشاط الاسلام السياسي خلال عقود من القرن الماضي حتى بلغ ذروته بفوز حزب الرفاه الإسلامي Refah Partısı بأكبر نسبة من الأصوات في انتخابات كانون الأول ١٩٩٥ النيابية وصعود زعيم الحزب نجم الدين أربكانNecmettın Erbakan (١٢) إلى رئاسة الحكومة في ربيع ١٩٩٦م الأمر الذي نبه عدد من العلمانيين المتشددين عن قلقهم من نمو التيار الإسلامي في تركيا والتي رأت من ذلك بان الأسس الديمقراطية والعلمانية التي يرتكز عليها النظام السياسي أصبحت في خطر وان الإسلام السياسي يتعارض بطبيعته مع العلمانية والتعددية . (١٣)

ومن خلال استعراض طبيعة العلاقة بين التيار العلماني والتيار الإسلامي في تركيا خلال مرحلة النصف قرن المنصرمة يتبين لنا وجود انشداد غير متقاطع حديا بين وضع التطور ضمن الإطار الديني أو وضعه ضمن المحتوى العلماني ، ويسودنا الاعتقاد بأن اختلاف الأساليب دون الأهداف بين التيارات الإسلامية مع الأحزاب والمؤسسات العلمانية هو اختلاف قائم على فكرة أن ما يهم الجميع هو تركيا كدولة ومصالح ووجود أولا وقبل كل شيء آخر ، سواء كانت تركيا علمانية أو إسلامية ، فهي تركيا المصالح القومية في الأساس . (١٤)

ولكن كيف تتحقق هذه المصالح في ظل المعطيات التركية والإقليمية والدولية الراهنة والمستقبلية ؟ هذا هو جوهر التساؤل عن مستقبل العلاقة بين الإسلام والعلمانية في تركيا .. وللإجابة على هذا التساؤل لابد من الأخذ بنظر الاعتبار أن الغرب لا يسمح _ حسب اعتقادنا _ بسيادة المنهج الإسلامي في المناطق الجيوستراتيجية من العالم ومن ضمنها تركيا على سبيل التحديد . وفي الوقت نفسه لا تستطيع تركيا في ظل هذه المعطيات كدولة ونظام أن تتخلى مستقبلا عن الارتباط بالمنظور الغربي على المستوى السياسي _ العسكري خاصة وأنها مرتبطة بتحالفات سياسية وعسكرية وقانونية يلزمها

التمسك بـها لقبـولها كعضو في هذه التحالفات سيما حلف NATO [١٥] والذي يفرض عليها تقليص أي مساحة متوقعة لزيادة الرصيد الإسلامي . [١٦]

المبحث الثاني

ظهور حزب العدالة والتنمية ووصله الى السلطة في تركيا

شـهدت الحركـة الإسـلامية فـي مطلـع ثمانينـات القرن الماضـي تبلـورا جديدا نتيجـة التطـورات الدوليـة التـي شـهدتها المنطقة والمتمثلة بقيام الثورة الإسلامية في إيران ودخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان ، الأمر الذي دفع واشنطن للتدخل مرة أخرى ومطالبتها أنقرة استخدام الإسلام كسلاح لمواجهة هذه التطورات لاسيما بعد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠م ووصول تورغوت أوزال Turgut Ozal [١٧] ذي الميول الإسلامية إلى السلطة عام ١٩٨٣، مهدت هذه الظروف لعودة نجم الدين اربكان الى المسرح السياسي والفوز في انتخابات كانون الأول ١٩٩٥ ليصبح أول رئيس وزراء إسلامي يتسلم السلطة ديمقراطيا في بلد كتركيا . [١٨]

هذا الأمر دفـع بـدوره إلـى تـدخل العسكر وللمرة الثالثة ولكـن علـى الإسـلاميين هذه المرة والإطاحـة من وراء السـتار باربكان عام ١٩٩٧م وحظر حزبه ، وبمبادرة مـن (التوسياد) Tusiad المؤسسة الاقتصادية السياسية التي تتجمع فيها خيوط مراكز القوى بما فيها العسكرية والاقتصادية والإعلامية ، حيث نشرت تقريرا يتضمن تحذيرا شديدا للمؤسسات العلمانية في البلد . حيث جاء في هذا التقرير " إن حزب الرفاه حصل في انتخابات كانون الأول ١٩٩٥ علـى نسبة ٢١,٣% وفي انتخابات بلدية فرعية تمت بعدها حصل على ٣٣% وإذا تمت هذه الانتخابات القادمة فسيأخذ نسبة أعلى تتيح لـه تعديل الدستور وإنهاء النظام العلماني .. فلابد من البدء بإجراءات تجفيف المنابع اليوم وليس غد .. " . وذكر التقرير أيضا (١٨ مادة) للينابيع التي ينبغي أن تجف ، وهي بالضبط النقاط التي حملها العسكر في لقاء مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط ١٩٩٧م . وهذا ما كان واضـحا من تسلسل الأحداث بعد الانقـلاب من محاكمـة صـورية وإسقاط الحكومـة ، وحل الحزب ، وإغـلاق المؤسسـات والمدارس الإسلامية . [١٩]

في ظل هذه التطورات التي اتسمت بتصاعد حدة الاحتقان والتوتر بين الإسلاميين والنظام العلماني بزعامة المؤسسة العسكرية التي اتهمت الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام واسلمة مؤسساته والانقلاب على الفلسفة الأتاتوركية ، ولد حزب العدالة والتنمية Adalet Ve Kalkinma Partisi ، الذي اخذ هذا الإرث من الشكوك يلاحق هذا الحزب الجديد وينظر إليه بأنه امتداد عملي لتيار اربكان ، لذلك فقد اعتمدت قيادات هذا الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون مواجه مع النظام وطبيعته المتجذرة وعدم إعطاء المبررات لتكرار أحداث عام ١٩٩٧م . [٢٠]

في آب ٢٠٠١م قدم السيد رجب طيب اردوغان Recep Tayyıp Erdogan [٢١] الرئيس السابق لبلدية استانبول طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم (حزب العدالة والتنمية) . ضمت الهيأة التأسيسية للحزب (١٣) امرأة بينهن (٤) محجبات ، ومنهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة ، إضافة إلى العديد من شخصيات حزب الفضيلة الذي تم حظره وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية . [٢٢]

جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية في ١٤ آب ٢٠٠١م تحت عنوان (العمل من اجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع) ، واستهل الحزب نشاطه انطلاقا من ضريح أتاتورك في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساسا لنظام الحكم ، حيث اعتبر احد أفراد الهيأة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان ، ولذلك فهو يمثل كافة

الاتجاهات اللبرالية ، ويتضمن جميع قطاعات الشعب ، وبذلك عد اردوغان الذي انتخب بالإجماع رئيسا للحزب المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية : [٢٣]

- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية .
- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة ،والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد .
- مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد .
- مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال .
- أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات ، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية .
- وأكد اردوغان على ضرورة إعداد دستور جديد وتغيير قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات بشكل ينسجم مع متطلبات العصر .وفي إطار موقف الحزب من العلمانية والإسلام فقد عد زعيم الحزب العلمانية مبدأ أساسي للحرية والسلم الاجتماعي ، كما أكد على مرجعية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) و (الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية) ، والى جانب ذلك أكد عبدالله كول الرجل الثاني في الحزب في مقابلة له مع جريدة ستار في ١٤ / ٧ / ٢٠٠١ قائلا : " جميع الأحزاب في تركيا ..هي أحزاب قادة ، كلامهم في جميع القضايا نهائي .. ولا مكان في هذه الأحزاب للديمقراطية ، أما حزبنا فالأمر مختلف والقرار يتخذه الجميع.. " .
- أما إسلامية هذا الحزب ، فقادته يعرفون أنفسهم بأنهم حزب محافظ ديمقراطي أو (المحافظين الديمقراطيين) ، وهو حزب مشكل من ثلاث تيارات رئيسية ، التيار الأقوى فيهم وصاحب المبادرة هو التيار الإسلامي المنشق عن حركة اربكان ، والتيار الثاني هو التيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية و التيار الثالث هو التيار العلماني اللبرالي المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة وما يجمع هذه التيارات الثلاث هو الرفض غير المعلن لقدسية الإيديولوجية الكمالية وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي ، ويتضح هذا من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية ، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات العسكرية على القرار السياسي .

وفي ضوء ذلك وبهذا التنوع من التيارات لا يمكن وضع حزب العدالة والتنمية في خانة التيار الإسلامي البحت ، لكنه بكل تأكيد يعتبر مدرسة جديدة في التفكير والممارسة لدى بعض الإسلاميين الأتراك . وتأكيدا لذلك أكد عبدالله غول A . Gul [٢٤] بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب وقال : " إن حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات ، ملتحون وغير ملتحين ان الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة ، وهدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة .. " . [٢٥]

وفي مقابلة لجريدة الحياة (اللندنية) مع اردوغان ، أكد الأخير انه على خلاف حول المبادئ مع نجم الدين اربكان ، وهو ما دعاه إلى تشكيل حزب جديد والانفصال عن هذا الخط ، حيث عزا اردوغان تضاؤل حجم تيار الإسلام السياسي في تركيا إلى الجمود الفكري الذي أصاب الحركة وعجزها عن التأقلم مع الظروف السياسية الجديدة التي أعقبت انقلاب شباط ١٩٩٧م . وأضاف اردوغان في حديثه هذا قائلا : " انه يتجنب استخدام مصطلح إسلامي فحزبه محافظ ديمقراطي ، ولا نية للحزب أن يقيم نظاما دينيا أو إسلاميا في تركيا، وان حزبنا الجديد يعتمد على العقل والحوار ، وسيضم جميع أفكار المجتمع التركي ، ولن يعادي طبقة من الطبقات وخاصة الجيش .. " [٢٦]

من هنا يتضح لنا ان حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الاسلامي استطاع أن يطرح نفسه ليحمل نوعا من الموازنة السياسية لهذا الصراع من خلال منهجه السياسي الذي وظفه لتحقيق الإصلاح السياسي من اجل استقطاب الاتجاهات المختلفة في تركيا من خلال الأخذ بنظر الاعتبار بضرورة تطبيق الأهداف الاستراتيجية والتي تهدف إلى العمل على إخراج تركيا من مأزق الائتلافات والاختناقات والاحقان الحزبية التي أصبحت ظاهرة شبه مستديمة في الجسد السياسي التركي ، ومع ذلك ورغم هذه المتغيرات الايديولوجية والمنهجية التي طرحها الحزب فهو يبقى مصنفا ضمن حلقات احزاب الاسلام السياسي .

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، قررت حكومة بولند أجويد Bulent Ecevit [٢٧] الائتلافية (١٩٩٩-٢٠٠٢) إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام ٢٠٠٢م ، إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة عبدالله كول حيث لم يسمح لاردوغان المشاركة بسبب الحظر المفروض عليه منذ عام ١٩٩٨م ، وتمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (٣٤,٢٩%) من أصوات الناخبين محتلا بذلك (٣٦٣) مقعدا من أصل (٥٥٠) وبذلك حاز على ثلثي الأصوات وأصبح بإمكانه تشكيل الحكومة بمفرده في المجلس الوطني التركي الكبير بينما حصل حزب الشعب الجمهوري المنافس له على نسبة (١٩,٤%) من أصوات الناخبين وإشغاله (١٧٨) مقعدا في المجلس الوطني . وبذلك استطاع حزب العدالة والتنمية تشكل الحكومة (٥٨) واضعا بذلك حدا لظاهرة الائتلافات الحكومية في تركيا . ويعزو الكثيرون هذا الانتصار الكبير الذي أحرزه الحزب إلى رغبة الناخب في تأكيد الهوية الإسلامية لتركيا .. إضافة إلى توجه الكثير من قواعد الأحزاب الأخرى لصالح العدالة والتنمية أثناء الانتخابات لاسيما الحركة القومية والوطن الأم والطريق الصحيح وأخرى من اليسار . [٢٨]

أخذت مسالة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب اردوغان تحتل الصدارة في قائمة أولويات حكومة عبدالله كول إذ تمكن المجلس الوطني من تعديل المادة (٣١٢) من قانون العقوبات التي حكم بموجبها على اردوغان ليتسنى له الترشيح للانتخابات التكميلية اذ فاز اردوغان في هذه الانتخابات بعد ترشيحه كنائب من مدينة سعرت siirt ودخل المجلس الوطني ، فبادر عبدالله كول إلى تقديم استقالة حكومته ليفسح المجال أمام اردوغان ترأس الحكومة الـ (٥٩) الجديدة في ١٢ آذار ٢٠٠٣. [٢٩]

في ضوء ذلك انقسمت القوى العلمانية إزاء كيفية التعامل مع هذا الوافد الجديد إلى اتجاهين : الأول ، أصر على ضرورة مواجهة هذا الحزب باعتباره امتدادا للحركة الإسلامية التقليدية وهو الذي خرج أصلا من عباءة نجم الدين اربكان وحزبيه الرفاه ثم الفضيلة ، بينما اعتبر الاتجاه الآخر : انه قد حان الوقت لفتح صفحة جديدة في التعامل مع المعطيات الجديدة خاصة مع اقتراب تركيا من أبواب الاتحاد الأوربي الذي يطالب انقره بالمزيد من الديمقراطية والحد من دور العسكر في الحياة السياسية ، وكان أنصار هذا الاتجاه يرونٍ في العدالة والتنمية توجها إسلاميا محافظا ومعتدلا وتوفيقيا الذي لفت انتباه الولايات المتحدة الأمريكية وحتى إسرائيل ، والذي ينسجم ومطامحها إزاء معارضة القوى الإسلامية الراديكالية والمناهضة لسياستها في التوسع والهيمنة الدولية خاصة وان الأولى تريد لتجربة تركيا الإسلامية الديمقراطية المعتدلة أن تكون نموذجا مقبولا لدى كل الدول الإسلامية لا سيما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ ، وكان هدا الطرح كافيا لواشنطن وحلفائها في تركيا للدخول في حوار مباشر وغير مباشر مع قيادات العدالة والتنمية . [٣٠]

وفي ضوء ذلك ايضا نشرت احدى الصحف التركية مقابلة مع (طيار اولتيكولاتج) رئيس الشؤون الدينية السابق ومن العناصر المتعاونة مع الجيش ، ذكر فيها ان الجنرال كنعان ايفرين Kenan Evren [٣١] قائد انقلاب أيلول ١٩٨٠م قابل مبعوثا من الحزب الجديد .. وقد أجابه ايفرين قائلا : " إن الحزب الجديد ينبغي أن يكون حزبا علمانيا حتى يمكن قبوله ..

انظر إلى اربكان كم حزبا أسس .. ومع دلك لم يستفد شيئا .. " ، وفي نهاية المقابلة أكد اولتيكولاتج للجنرال ايفرين الذي كان يتحدث باسم العسكر : " أن اردوغان علماني صميم وأن القضية واضحة عنده .. " ، ويقول ايفرين أيضا : " لكن بعض التردد جاء على لسان اردوغان ، ينبغي أن ينتبه وهذا هو شرط قبوله وقبول حزبه ، ليكن رجلا عاقلا ولا يستخدم التقية ولا يستثمر الدين .. " . (٣٢)

المبحث الثالث

منهجية حزب العدالة والتنمية في ادارة الدولة

في ١٨ آذار ٢٠٠٣م قدم اردوغان برنامج حكومته الذي يمثل منهاج وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني التركي الكبير الذي استحضر فيه بداية جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة ، مؤكدا التزام الحزب بالمبادئ الأتاتوركية ، وانه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ ، رغم ان قياداته تمثل نخبة الاسلام السياسي في تركيا ، وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية . (٣٣)

على صعيد المنهج السياسي للحزب ، فقد تضمن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي للدولة ، فبالنسبة للسياسة الداخلية ، فقد رفض المنهاج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب ، وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا . ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويفعل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل . أما على الصعيد السياسة الخارجية ، فقد تصدرت مسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي قائمة أولويات الحكومة وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة إلى دخول تركيا إلى الاتحاد ، وفي إطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصب عينيها الأهداف التالية في إدارة الدولة : (٣٤)

١. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد .
٢. ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي .
٣. تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب .
٤. تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية .
٥. السعي والمثابرة في مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي .

وفي هذا السياق ايضا والهادف في الوقت نفسه الى تحقيق برنامج الإصلاح السياسي وفق برنامج الحكومة المعلن كانت مسألة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد من أولويات حكومة العدالة والتنمية لتنفيذ مشروعها الإصلاحي الساعي إلى تقويض تراث انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠م ودستوره الذي وضع بإرادة العسكر ، وإبعاد تدخل الجيش في الحياة السياسية ، حيث وجد حزب العدالة والتنمية أن دستور عام ١٩٨٢م لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية ، فكان لا بد من إعداد دستور عصري يحظى بقبول غالبية الأتراك ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافد والتي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي . (٣٥)

استفاد حزب العدالة والتنمية كثيرا من التجارب السابقة ووضع نصب عينه الأخطاء التي وقعت فيها احزاب الاسلام السياسي السابقة وخاصة حزب الرفاه اثناء تسنمه السلطة عام ١٩٩٦م بتجنبه الاتحاد الأوربي ، وحاول في الوقت نفسه استثمار توجهات الشارع التركي نحو أوربا في تنفيذ برنامجه الإصلاحي بحذر وشفافية وبخطوات محسوبة متجنبا إثارة القوى العلمانية ضده ، وكان دلك من خلال عدة أمور من أهمها : (٣٦)

- إصدار قرار بتشكيل لجنة علمية من خبراء القانون الدستوري مؤلفة من ستة أكاديميين للعمل على التحضير لمشروع دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمع التركي وخصائصه واحتياجاته وتطلعاته ، وبعد أسابيع من العمل المتواصل قدمت اللجنة مسودة دستورها في (٤٠٠) صفحة متضمنا (١٩٠) مادة إلى قيادة حزب العدالة والتنمية لدراسته وتمحيصه .
- استئناف حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحي الذي كانت حكومة اجويد السابقة قد بدأته من خلال تقديم لائحة تضم العديد من الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي بـ (الرزمة السادسة) المتعلقة بـ (معايير كوبنهاكن) [٣٧] . والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الأوربي وذلك بتاريخ ٢٦ حزيران ٢٠٠٣ اذ نصت هده الرزمة على العديد من المحاور أهمها : [٣٨]

١. في مجال تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وحقوق الإنسان نصت على إلغاء عقوبة الإعدام وتغيير أنظمة السجون وحماية السجناء من التعذيب وإلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الرأي و (جريمة الزنا) وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية وإبطال المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة والاعتراف بأولوية القوانين والأعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز استقلال القضاء .

٢. المشروع الخاص بقانون التعليم العالي والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد إمام وخطيب والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات .

٣. تحسين مستوى حياة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم ، والسماح لهم بتعلم لغتهم وفتح بعض المدارس الكردية وتخصيص نصف ساعة للبرامج الكردية في التلفزيون التركي TRT وإطلاق سراح البرلمانية الكردية (ليلى زانا Leyla Zana)[٣٩] وثلاثة من رفاقها .

٤. المشروع الخاص بمجلس الأمن القومي والقوات المسلحة والذي نص على : [٤٠]

- تقليص صلاحيات المجلس وإلغاء سلطاته التنفيذية (اللاديمقراطية) .
- إعادة هيكلة علاقات المجلس مع السلطات المدنية .
- تقليص الوجود العسكري داخل المجلس والاقتصار على رئيس أركان الجيش .
- تحويل المجلس إلى هيئة استشارية تجتمع مرة كل شهرين وإسناد أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب .
- إخضاع ميزانية المؤسسة العسكرية للرقابة البرلمانية .

عد هذا المنهاج وخاصة تذرع حزب العدالة والتنمية التزام شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوربي سياسة ذكية لفرض الحزب نهجه وخطه العام ، وربما تكون لدى اردوغان نفسه أجندة الانتقام وتصفية حساباته مع القوى الأخرى وعلى وجه الخصوص العلمانية بسبب تجربته السابقة أثناء إشغاله منصب مدير بلدية استانبول ، يضاف إلى ذلك أن هذا المنهاج الإصلاحي يعد مبادرة جريئة خطتها الحكومة ذات الأغلبية داخل المجلس الوطني التركي الكبير الهدف منها جس نبض القوى العلمانية التي تسيطر على قنوات صنع القرار السياسي الرئيسية كرئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية فضلا عن المؤسسة العسكرية . [٤١]

في ضوء ذلك فسرت القوى العلمانية هذا المشروع وخاصة ما يتعلق بمعاهد إمام وخطيب بأنها خطوة من قبل الحزب الحاكم لتوسيع البنية التحتية للفكر الديني حيث يعطي لخريجي هده المعاهد إمكانية التغلغل في الوظائف العليا ، في

الوقت نفسه اعتبرت هذه الخطوة بمثابة مناورة تستهدف جس النبض من اجل فتح الباب أمام تعديلات جوهرية أخرى كالحجاب على سبيل المثال أو اعتبار يوم الجمعة عطلة أسبوعية بدلا من يوم الأحد . (٤٢)

أما المؤسسة العسكرية فقد أبدت تحفظها إزاء التعديلات الدستورية التي استهدفت تقليص نفوذها وتلك التي تتعلق بقانون العقوبات والبند الخاص بتوسيع سقف الحريات الممنوحة للأكراد ، وقد أبدت المؤسسة مخاوفها إزاء إمكانية استغلال الحزب الحاكم الإصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الأوربي لتوسيع قاعدته وتدعيم التوجهات الإسلامية في تركيا وقبولها للفدرالية . (٤٣) وهكذا فقد جاء رد فعل المؤسسة العسكرية بقيام رئيس الأركان السابق (حلمي اوزكوك Ozgog) بتوجيه إنذار إلى الحكومة مفاده أن الجيش التركي لن يتسامح مع أي توجهات تهدف إلى إضعاف النظام السياسي العلماني في البلاد قائلا : " يجب ان لا يتوقع أحد من القوات المسلحة التركية ان تكون محايدة في قضايا العلمانية والحداثة " . (٤٤) في الوقت نفسه عارض حزب الشعب الجمهوري المعارض على لسان زعيمه (دنيز بيكال Baykal) لسياسة الحزب وخاصة تلك المتعلقة بأكراد تركيا واعتبرها مدعاة لإثارة الخلافات الاثنية في البلاد . (٤٥)

ومن هنا يمكن القول ان منهج حزب العدالة والتنمية في ادارة الدولة عكس وجها جديدا للاسلام السياسي التركي ، تمثلت بالقطيعة مع نهج أربكان التقليدي المتسم بطابع المواجهة ، ومع الأحزاب الإسلامية ، واستحضار النهج السياسي لتورغوت أوزال ، وحركة سياسية تدعم مزيدا من الدور السياسي للإسلام ولكن من خلال البنية الديمقراطية للدولة التركية العلمانية نفسها ، مع تشديد الحزب على تعريف العلمانية بكونها حيادية الدولة تجاه جميع أشكال المعتقدات الدينية والقناعات الفلسفية حيث عمل الحزب على استقطاب الإسلاميين البراغماتيين الذي يؤمنون بالعمل من خلال النظام الديمقراطي ، والديمقراطيين الليبراليين الذين يتطلعون لمزيد من الحريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وبالتالي ، فإن حركة الإسلام السياسي التركي قد تغيرت منذ مجيء حزب العدالة والتنمية الذي لا يعتبر الإسلام مبدأ الفعل السياسي وقاعدته ، وإنما يعتبره جزء من هوية ثقافية ، فيتقبل فصل الدين عن الدولة من حيث المبدأ ، ويوجه نظره نحو أوروبا ، على النقيض من النسخة الأربكانية التي حاولت إرساء دعائم إسلام سياسي موجه بحسب الشريعة أو القانون الإسلامي ، والتي كانت تتخذ موقفا سلبيا من الغرب عموما .

الخاتمة

بعد دراسة الاسلام السياسي ودوره في ادارة الدولة منتدبا تجربة العدالة والتنمية ومنهجيته في ادارة الدولة التركية انموذجا لدراسة هذه الحالة نستخلص منها الامور التالية :

١. جاء الاسلام السياسي لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره نظاما سياسيا للحكم ، وان الاسلام ليس عبارة عن ديانة فقط وانما عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة .
٢. ساهمت سياسة اتاتورك التغريبية والاقصائية لمنهج ممارسة السلوك الاسلامي في توسيع مساحة نشوء الاسلام السياسي في تركيا .
٣. إن حركة الإسلام السياسي التركي قد تغيرت منذ مجيء حزب العدالة والتنمية الذي لا

يعتبر الإسلام مبدأ الفعل السياسي وقاعدته ، وإنما يعتبره جزءً من هوية ثقافية ، فيتقبل فصل الدين عن الدولة من حيث المبدأ ، ويوجه نظره نحو أوروبا ، على النقيض من النسخة الأربكانية التي حاولت إرساء دعائم إسلام سياسي موجّه بحسب الشريعة أو القانون الإسلامي ، والتي كانت تتخذ موقفا سلبيا من الغرب عموما .

٤. جاء حزب العدالة والتنمية في تركيا بتشكيله وخطابه وبرنامجه ومنهجه تجسيدا وتتويجا لطبعات متعاقبة من الاسلام السياسي التركي الذي طالما اصطدم بمؤسسات الدولة العميقة في البلاد العلمانية .
٥. مثل نموذج الاسلام السياسي التركي من خلال تجربة حزب العدالة والتنمية النموذج الاكثر تقربا من قبل الغرب لأسباب لا يمكن اختزالها بالخيارات السياسية فقط ، او بالتوجه الاقتصادي فحسب ، بل في ما يتعلق بمسألة الاقتداء به بعيدا عن حالة (الاسلام الجهادي) الذي اخذ يهدد وجود الغرب .

المصادر

(١) ستيفن بتلـر ليكوك ، مبادئ علم السياسة ، ترجمة : سليم عبد الاحد ، مطبعة الهلال ، (مصر ، ١٩١٥) ، ص٢ ؛
T. John S. Dryzek , James Farr , Political Science in History: Research Programs and Political Traditions , (Cambridge , University Press , 1995) , p.39 .

(*) القصص / الآية (٢) .

(٢) ستيفن دي تانسي ، علم السياسة الاسس ، ترجمة : رشا جمال ، مراجعة : جمال عبد الرحيم ، ط١ ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، (بيروت ، ٢٠١٢) ، ص ٣٣ .

(٣) محمد بن اسماعيل البخاري ، صحيح البخاري ، دار ابن كثير ، (بيروت ، ٢٠٠٧) ، ص / ١٣٥٥ .

(٤) ابو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، ط ٢ ، دار احياء التراث العربي ، (بيروت ، ١٣٩٢هـ) ؛ ولي الدين بن محمد ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج ١ ، تحقيق : عبدالله محمد الدرويش ، دار يعرب ، (مصر ، ٢٠٠٤) ، ص ٩٢٢ .

(٥) راشد الغنوشي ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، (لندن ، ٢٠٠٠) ، ص١١ ؛ مصطفى محمود ، الاسلام السياسي والمعركة القادمة ، دار المعارف ، (القاهرة ، ٢٠٠٧) ، ص ١٧ .

(٦) عبد الوهاب الأفندي ، الحركات الإسلامية : " النشأة والمدلول وملابسات الواقع " في ، مجموعة مؤلفين ، الحركات الإسلامية واثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي لا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، (أبو ظبي ، ٢٠٠٢) ، ص ٤٤ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٨) مصطفى كمال باشا والملقب بأتاتورك فيما بعد ولد في مدينة سالونيك في ولاية مقدونيا عام ١٨٨١م ، وتخرج من الكلية الحربية في استانبول عام ١٩٠٥ برتبة نقيب وفي عام ١٩٠٩ عين مدربا للفيلق الثالث في سالونيك ، شارك خلالها في العمليات الحربية في ألبانيا ، ثم نقل إلى القيادة العامة في استانبول عام ١٩١١ ، وشارك في الحرب التركية الايطالية في ليبيا عام (١٩١١ – ١٩١٢) وحروب البلقان (١٩١٢ – ١٩١٣) . وفي عام ١٩١٣ عين ملحقا عسكريا في صوفيا ، وشارك في العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى ، وعين قائدا لإحدى فرق الفيلق التاسع عشر في تراقيا الشرقية ، ثم لمجموعة من الفرق في جبهة الدردنيل ونجح في رد هجمات الحلفاء في منطقة غاليبولي عام ١٩١٥ . وفي عام ١٩١٦ عين قائدا للفيلق السادس عشر في أدرنة . رقي إلى رتبة عميد ثم حصل على لقب باشا ونقل إلى الجبهة الشرقية في عام ١٩١٧ وأصبح قائدا للجيش الثاني في جبهة القفقاس ثم الجيش السابع في جبهة فلسطين . وفي نهاية عام ١٩١٧ حصل على منصب مهم في البلاط وهو (ياوران) أي مرافق السلطان . وفي آب عام ١٩١٨ عين مرة أخرى قائدا للجيش السابع في فلسطين وبعد توقيع هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م عاد إلى استانبول ثم عين مفتشا للقوات العثمانية في شرق الأناضول عام ١٩١٩ ، قاد حركة المقاومة الوطنية في البلاد ، أصبح الرجل الأول في بناء وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة حتى وفاته عام ١٩٣٨.. للمزيد من التفاصيل ينظر مصطفى الزين ، أتاتورك وخلفاءه ، ط١ ، (بيروت ، دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٢) ، ص ٢٧ ؛ اندرو مانجو ، اتاتورك : السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة ، ترجمة : عمر سعيد الايوبي ، دار الثقافة والسياحة ، (ابو ظبي ، ٢٠١٨) ، ص ٢١١ ؛ محمد عزة دروزة : تركيا الحديثة . (بيروت . مطبعة الكشاف ، ١٩٤٦) ، ص ٩ ، وأيضا :

Berth Georges Caulis : Turk Milliyetgiligi , (Istanbul , 1981) . S.71؛

Bilsay Kurug : Mustafa Kemal Doneminde Ekonomi , (Istanbul, 1987) , s , 56 .

(٩) زينب أبو سنة : تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي ، ط ١ ، (القاهرة ، الدار الثقافية للنشر ، ٢٠٠٦) ، ص ١٦٠ ؛ مصطفى حلمي ، الاسرار الخفية وراء الغاء الخلافة العثمانية ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، ٢٠٠٤) ، ص ١٩٤ ؛ مذكرات الدكتور رضا نور ، اتاتورك ورفاقه ونهاية العثمانيين ، دار البشير ، (القاهرة ، ٢٠١٩) ، ص ٤١٥ .

Feroz Ahmad, The Young Turks, (Oxford – 1969), p. 14

(١٠) جميل عبدالله المصري : حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة ، جـ ١ ، ط ٨ ، (الرياض ، مكتبة العبيكات ، ٢٠٠٢) ، ص ١٢٦ ؛ رضا هلال : السيف والهلال : تركيا من أتاتورك إلى اربكان : الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي ، ط ١ ، (القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٩) ، ص ١٤٥ ؛ عماد الجواهري ، " المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣ – ١٩٦٠ " ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، العدد (٨) ، ١٩٨٢ ، ص٢ ؛ حلمي ، المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(١١) المصري ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ ؛ فلاديمير نوفيتش دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا ، ترجمة : يوسف ابراهيم الجهماني ، ط١ ، دار حوران للطباعة والنشر ، (دمشق ، د . ت) ، ص ٣٧٣ .

(١٢) ولد اربكان عام ١٩٢٦ بمدينة سينوب شمال البحر الأسود ، تلقى تعليمه الابتدائي في مدينة طرابزون والثانوي في استانبول . درس الهندسة الميكانيكية في جامعة استانبول وتخرج عام ١٩٤٨ وعمل مدرسا في نفس الجامعة حتى عام ١٩٥١ ، حصل على الدكتوراه في الهندسة من ألمانيا عام ١٩٥٣ أسس مصنعا لإنتاج محركات الديزل عام ١٩٥٦ واستمر في إدارته حتى عام ١٩٦٣ . وفي عام ١٩٦٦ تولى منصب رئيس دائرة الصناعة في تركيا وأسس أول حزب إسلامي في تركيا عام ١٩٧٠ وهو حزب النظام الوطني .. للمزيد ينظر : مصطفى محمد الطحان : تركيا التي عرفت من السلطان .. إلى نجم الدين اربكان ١٨٤٢ – ٢٠٠٦م ، جـ ٢ ، ط١، (الكويت ، مطبعة الخليج العربي ، ٢٠٠٦) ، ص ٢٢٥؛ صباح الدين اوجار : اربكان والرفاه الإسلامي ، ترجمة وتقديم : الصفصاني احمد المرسي ، ط١ (القاهرة ، ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٢٦٥ ؛ منال الصالح ، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩ – ١٩٩٧ ، (بيروت ، ٢٠١٠) ، ص ٢٩١ .

(١٣) الصالح ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦ ؛

Teskilat Rehberik Refah Partis “Yeni birdünya ”, Semih offset (Ankara :1996).p.39

(١٤) خليل علي مراد : " الأحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠ " ، في إبراهيم خليل احمد وآخرون ، " الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة " ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا) ، ١٩٩٦ ، ص ٧٠ ؛ أفراح ناثر جاسم حمدون : الحركات الإسلامية في تركيا ١٩٨٠ – ٢٠٠٢ دراسة تاريخية سياسية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الموصل ، كلية الآداب ، ٢٠٠٨) ، ص ١١٤ ؛

Ahmad , Feroz. The Turkish Experiment of Democracy 1950-1975, West View Press , London , 1997.p.75.

(١٥) حلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization ويعرف اختصاراً الناتو NATO ، وهي منظمة عسكرية دولية تأسست عام ١٩٤٩م بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن ٤ نيسان ١٩٤٩م ، يشكل حلف الناتو نظاما للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل رداً على أي هجوم من قبل أطراف خارجية . ثلاثة من أعضاء الناتو الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة هم أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي يتمتعون بـ حق الفيتو وهم رسميا دول حائزة للأسلحة النووية . ويقع المقر الرئيسي لحلف الناتو في هارين ، بروكسل ، بلجيكا ، في حين أن مقر عمليات قيادة حلف الناتو يقع بالقرب من مونس ، بلجيكا .. احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المطبعة الوطنية ، (الأردن ، ١٩٨١) ، ص ٤٦.

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٢٤٤ .

(١٧) ولد أوزال عام ١٩٢٧ في مدينة ملاطيا ومن عائلة متوسطة الحال ، كان والده موظفا في بنك الزراعة وأمه معلمة ، كانت هذه العائلة ملتزمة بمبادئ أتاتورك ، كان أوزال منذ صغره يميل إلى العلو والارتقاء تخرج من جامعة التكنيك الهندسية للكهرباء ، ودخل مؤسسات الكهرباء للعمل فيها ، تعرف على زوجته سمرا أثناء عمله في مجال الكهرباء ، ذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة عام واحد ، عاد بعدها ليصبح مستشارا للأمور الفنية في المديرية العامة للكهرباء ، بدأ نجمه يلمع بعد أن أصبح سكرتير لجنة التخطيط في عهد عدنان مندريس عام ١٩٥٨ – ١٩٥٩، عمل في القسم الأول من خدمته العسكرية في قسم التطوير والبحث في وزارة الدفاع أما القسم الثاني في دائرة التخطيط ، ترقى ليصبح نائب المدير العام لمؤسسة الكهرباء . وفي عام ١٩٧٠ بدأ يعمل مع سليمان ديميريل بعد أن تعرف عليه أثناء خدمته العسكرية الا انه اختلف مع حكومة نهاد ايريم عام ١٩٧١ . وذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية للعمل في البنك الدولي مستشارا للمشاريع . وعاد عام ١٩٧٣ للعمل في مؤسسات خاصة ، وعمل مسؤولا في مؤسسات (سبانجي) ، وفي ١٩٧٧ أصبح رئيس نقابة مصنعي الصناعات المعدنية وبعد استقالة حكومة بولنت اجويد طلب ديميريل منه العمل معه في الحكومة حيث ترك له الاقتصاد . ولانشغال ديميريل في القضايا السياسية للحكومة أتاح له صلاحيات واسعة ، فأصبح مستشارا في دائرة التخطيط ورئاسة الوزراء ، وبدأ يلتقي بالمسؤولين الأجانب فحظي بمكانة متميزة ، اعتبرته الهيئة العسكرية مستشارا اقتصاديا لها بعد انقلاب أيلول عام ١٩٨٠ مباشرة وذلك لارتباطاته القوية بالدوائر المالية الغربية وخاصة صندوق النقد الدولي . . . للمزيد ينظر :

Turkey Almanac 1986 , (Ankara). P . 150

(١٨) سعد عبد العزيز مسلط الجبوري : التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٨٣ – ١٩٩١ : دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الموصل ، كلية التربية ، ٢٠٠٧) ، ص ٤٨ ؛ منال محمد صالح الحمداني ، التطورات السياسية الداخلية في

تركيا ١٩٩٣ – ٢٠٠٢ : دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الموصل ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٧) ، ص ٩٧ .

(١٩) الصالح ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٢٠) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا ، سلسلة شؤون اقليمية رقم (١٣) ، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات الاقليمية ، ٢٠٠٧) ، ص ٥٩ .

(٢١) ولد أردوغان في ٢٦ شباط ١٩٥٤ ، لوالد فقير يعمل في خفر السواحل بمحافظة (ريزه) شمالي تركيا ، وما لبث الأب أن هاجر إلى استانبول في الأربعينيات من القرن الماضي بحثا عن فرص أوسع للرزق ، وبعد أن أنهى أردوغان تعليمه الابتدائي التحق بمدرسة الأئمة والخطباء الدينية ومنها إلى كلية التجارة والاقتصاد بجامعة مرمره باستانبول . وفي مرحلة مبكرة من عمره التحق بحزب السلامة الوطني الذي أسسه وقاده نجم الدين أربكان في سبعينات القرن الماضي ، في عام ١٩٨٥ تولى أردوغان رئاسة فرع حزب الرفاه في استانبول ورشح مرتين لعضوية المجلس التشريعي على قوائم الحزب بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١ ولكنه لم يتمكن من دخول المجلس ، في عام ١٩٩٤ رشح على قائمة حزب الرفاه لرئاسة بلدية استانبول حيث حقق فوزا كبيرا ، وأصبح عمدة للمدينة لمدة أربعة سنوات تمكن فيها تحويل ديونها التي بلغت آنذاك ملياري دولار للبنوك إلى أرباح ، وقفز بقيمة الاستثمارات لقرابة ١٢ مليار دولار . واجه أردوغان حكما بالسجن لمدة سنة من محكمة أمن الدولة بمحافظة ديار بكر ، بتهمة قراءة أبيات شعرية حماسية للشاعر الإسلامي الراحل محمد عاكف ، اعتبرتها نيابة أمن الدولة محرضة على التفريق بين عناصر الأمة ودعوة للتشدد والعنف .. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين بسلي و عمر اوزباي ، رجب طيب اردوغان : قصة زعيم ، ترجمة : د. طارق عبد الجليل السيد ، مراجعة : د. رمضان يلدرم ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، (بيروت ، ٢٠١١) ، ص ٣٥ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٣٩ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٤١ .

(٢٤) ولد عبدالله غول في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٥٠ ، في كابسيري ، احد مراكز النشاط الإسلامي ، خريج معهد العلوم الاقتصادية في جامعة استانبول ، التحق بمعاهد جامعية في بريطانيا ونال لدى عودته إلى تركيا الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد ، عمل بين عامي ١٩٨٣ – ١٩٩١ خبيرا اقتصاديا في بنك التنمية الإسلامية الذي يتخذ مقرا له في جدة ، شارك في انتخابات عام ١٩٩١ في حزب الرفاه ، وبعد فوزه عين نائبا لرئيس الحزب مكلفا بالشؤون الدولية ، في عام ١٩٩٥م تولى منصب وزير الدولة للعلاقات الخارجية ، انضم الى حزب الفضيلة بعد حل حزب الرفاه ، ثم إلى حزب العدالة والتنمية .. ينظر : جريدة بابل (العراقية) في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٢ . وينظر : حمدون ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٢٥) سعد عبد العزيز مسلط ، " المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا " ، مجلة دراسات إقليمية ، (جامعة الموصل) ، العدد (١٢) ، تشرين الأول ٢٠٠٨ ، ص ٢٥٩ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ ؛ راينر هيرمان ، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية الصراع الثقافي في تركيا ، ترجمة : د . علاء عادل ، ط١ ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، (مصر ، ٢٠١٢) ص ١٢٠ .

(٢٧) ولد بولند أجاويد عام ١٩٢٥ بمدينة إسطنبول ، و توفي في العاصمة التركية أنقرة عام ٢٠٠٦. والدته فاطمة نازلي خانيم كانت رسامة ، ووالده فخري أجاويد كان أستاذا في كلية الحقوق بجامعة انقرة ، انتخب والده نائبا في البرلمان التركي عن حزب الشعب الجمهوري ، و شغل منصب نائب خلال فترة ما بين ١٩٤٣ و١٩٥٠. دخل بولند أجاويد السياسة من خلال العضوية في حزب الشعب الجمهوري بعام ١٩٥٣ . حيث انتخب نائبا للبرلمان عن حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت اينونو في الانتخابات العامة التي أجريت في ١٩٥٧ و كان عمره ٣٢ عاما . وفي الانتخابات العامة التي أجريت عام ١٩٦١ انتخب نائبا عن حزب الشعب الجمهوري

من مدينة زونغول داغ و تولى منصب وزير العمل في حكومة عصمت اينونو في الفترة ما بين ١٩٦١ و١٩٦٣ ، و كما تولى منصب الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري عام ١٩٦٦ ، و لكن صعود حزب العدالة بقيادة سليمان دميريل في منتصف الستينات نحى حزب الشعب الجمهوري جانبا ، لذا بدأ الصراع على تجديد الحزب ، و كان أجاويد رأس الحربة في مواجهة اينونو و تمكن بالفعل من الإطاحة به عام ١٩٧٢. و في العام نفسه تم اختيار بولند أجاويد رئيسا لحزب الشعب الجمهوري ومن ثم حزب اليسار الديمقراطي بعد انقلاب ايلول ١٩٨٠م ، و مع تولى أجاويد الزعامة دخل حلقة الصراع مع القوى السياسية الاخرى ، اصبح رئاسة الوزراء عام ١٩٩٩م حتى عام ٢٠٠٢م .. للمزيد ينظر : حامد محمد السويداني ، بولند اجويد ودوره في السياسة التركية ، ط١ ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، (الاردن ، ٢٠١٥) ، ص ١٩ .

(٢٨) الطائي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ ؛ مسلط ، المصدر السابق ، ٢٦٠ .

(٢٩) الطائي ، المصدر السابق ، ص ٥١ ؛ هيرمان ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

(٣٠) مسلط ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ ؛ بسلي و اوزباي ، المصدر السابق ، ١١٦ .

(٣١) ولد ايفرين عام ١٩١٨م في منطقة الاشهر غرب تركيا تخرج من الكلية الحربية في أنقرة عام ١٩٣٨م ، ومن كلية الأركان العسكرية عام ١٩٤٩م ، شغل منصب آمر كتيبة مقاومة الطائرات خلال الفترة ١٩٤٠ – ١٩٤٦م ثم آمر بطرية مدفعية ١٩٤٧ – ١٩٥٧م ، ترك منصب نائب رئيس العمليات العسكرية . ومعلم في كلية الأركان العسكرية ١٩٥٧–١٩٥٨م ثم رئيس للعمليات وضابط التدريب للفرقة العسكرية التركية في كوريا ١٩٥٨ – ١٩٥٩م وشغل منصب رئيس مدارس الأركان العسكرية ١٩٦١ – ١٩٧٠م وقائد فيلق ورئيس هيئة (TLFC) للتفتيش ١٩٧٣– ١٩٧٥م ونائب رئيس الأركان العامة ١٩٧٦–١٩٨٣م قاد الانقلاب في ١٢ أيلول عام ١٩٨٠م ، أصبح رئيسا للجمهورية بعد الانقلاب .. ينظر :

Turkey Almanac , 1986 (Ankara) . P . 432

(٣٢) احمد محمود واخرون ، مستقبل حزب العدالة والتنمية التركي في العشرية القادة ٢٠١٧ – ٢٠٢٧م ، اشراف ومتابعة : م. حسن الرشيدي ، ط١ ، مركز البيان للبحوث والدراسات ، (الرياض ، ٢٠١٧) ، ٣١١ ؛ الطائي ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٣٣) يوسف اوزكير و رمضان اكير ، " السياسة المحلية والوطنية " في برهان الدين ضوران واخرون ، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم ، ترجمة : وتصحيح لغوي مصطفى حمزة و محمد نور يوسف ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، (اسطنبول ، ٢٠١٨) ، ص ١٥١ .

(34) Berktay, Grenzen der Identitatspolitik und Islamistische Frauenidentitat, in Barbara Pusch (ed.), Die Neue Muslimsche Frau. Standpukte und Analysen, Istanbul 2001, p 67؛ مسلط ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .

(٣٥) اوزكير و اكير ، المصدر السابق ، ١٥٣ ؛ حاتم اته و مصطفى التون اوغلو و غالب دالاي ، " تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية من سياسة الحزب المهيمن الى نظام الحزب المهيمن " مجلة رؤية تركية ، السنة (٥) ، العـــدد (١) ، ربيع ٢٠١٦ ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا) ، القاهرة ، ص ٢١ .

(٣٦) الطائي ، المصدر السابق ، ص ٦٧ ؛ محمد نور الدين ، " تركيا الى اين ؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة " ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت) ، العدد (٢٨٧) ، كانون الثاني ٢٠٠٣ ، ص ١٥ .

(٣٧) معايير كوبنهاكن هي القواعد التي تحدد إذا ما كان بلداً ما مؤهلاً للانضمام للاتحاد الاوروبي ، المعايير تتطلب أن يكون لدى الدولة المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الديمقراطية وحقوق الإنسان ، اقتصاد سوق فاعل ، وأن تتعهد الدولة بتنفيذ التزامات

ونوايا الاتحاد الاوروبي ، ومعايير العضوية تلك تم وضعها في حزيران ١٩٩٣ بالمؤتمر الاوروبي الذي انعقد في كوبنهاكن ، الدانمارك ومنها جاءت التسمية .. " معايير كوبنهاكن " ، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاح على الرابط :
https://www.marefa.org

(٣٨) سعيد الحاج ، " اعادة هيكلية السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية " في برهان الدين ضوران واخرون ، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم ، ترجمة وتصحيح لغوي : مصطفى حمزة و محمد نور يوسف ، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، (اسطنبول ، ٢٠١٨) ، ص ١١١ .

(٣٩) ولدت ليلى زانا عام ١٩٦١ في قرية (بانجة) في ولاية ديار بكر التركية ، عاشت بداية حياتها في كنف القرى الكردية النائية والمحرومة من فرص التطور .. كانت ترفض عادات وتقاليد القرى في حجب شخصية المرأة ، حملت النظام الاجتماعي المسؤولية في ذلك خاصة بعد إجبارها على الزواج في سنها المبكر فوضعت إمكانياتها من أجل تغيير تلك المفاهيم . في عام ١٩٨٠ حدث الانقلاب العسكري في تركيا فوقع زوجها في السجن لنشاطه السياسي ، بدأت زانا تعانق صراع الحياة خاصة في متابعة زوجها الذي ينتقل من سجن لآخر وقررت في خضم هذه العواصف الحياتية أن تتعلم القراءة والكتابة بالاعتماد على نفسها في مواجهة مصيرها حيث بدأت بالكتابة من خلال الصحف ، وبدأت تتحدث باسم أهالي السجناء السياسيين ، وكانت تشارك في نشاطات منظمة حقوق الإنسان في ديار بكر ، فأصبحت معروفة في الأوساط الإعلامية نتيجة لنضالها في سبيل حقوق الإنسان ، ومن ثم أصبحت مديرة لمكتب جريدة (يني أولك) في ديار بكر ، خاضت تجربة الانتخابات عام ١٩٩١ وحصلت على (٤٥) ألف صوت ، وكانت أول امرأة كردية في تركيا تدخل البرلمان التركي ، فتحدثت وأقسمت اليمين داخل البرلمان التركي باللغة الكردية مما أغضب الأتراك ، ورفضت التراجع عن موقفها وانسحبت من الحزب الذي كانت عضوة فيه (الحزب الديمقراطي) . وفي آذار ١٩٩٤ جرى رفع الحصانة البرلمانية عنها والقي القبض عليها وحكمت بالسجن خمسة عشر عاما .. للمزيد ينظر : جهاد صالح : " ليلى زانا ملكة الكرد ثورة للحب الأنثوي " ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاح على الموقع :

www.bahoz.ht

(٤٠) اوزكير و اكير ، المصدر السابق ، ١٥٥ .

(٤١) حسين طلال مقلد ، تركيا والاتحاد بين العضوية والشراكة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٦، العدد (١) ، (دمشق ، ٢٠١٠) ، ص ٣٥٤ ؛ لقمان عمر محمود النعيمي ، تركيا والاتحاد الأوربي دراسة تاريخية سياسية في مسيرة الانضمام ١٩٦٣ – ٢٠٠٥ ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، ٢٠٠٥ ، ص١٢.

(٤٢) " الجيش التركي يتعهد بالدفاع عن العلمانية " ، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بتاريخ ١٤/ نيسان / ٢٠٠٤ ومتاح على الموقع :

www.alarabiya.net

(٤٣) المصدر نفسه .

(٤٤) المصدر نفسه .

(٤٥) الطائي ، المصدر السابق ، ص ٦٢ ؛ مسلط ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .